

ولا تظن الجمع شرطا وقوله فاقض حكمة قال
والثلاث بنات جمع ما زاد عن واحدة فسموا
وهو كذا كبنات الابن فاقض مقال **بطلانهم صان والوهن**
وهو لا غنى فيما يزيد قضى به **الاهرار والعيسا**
هنا ذكرا لام واب **اولا لا تا عمل بهذا التصيب**
 اقول والثلاث فرض اربعة من اصناف الورثة فرض للجمع من البنات
 والمرد بالجمع هنا ما زاد على واحدة فيشمل البنيتين والاكثرو فرض بنات الابن
 ثنتين فاكثرو فرض الاختين الشقيقتين فاكثرو فرض الاختين اب فاكثرو
 اجماعا لقوله تعالى فان كن نساق فاشتمين فلهن الثلث ما ترك وقوله تعا
 لي فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك وفيه خلاف شاذ والاجماع على ان
 هذه الابية تركت في اولاد الكاويين الشقيقتان واولاد الاب دون اولاد
 الام وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم بنتي بسجد بالثلاثين من تركه ابهنا
 كما صححه الترمذي ولما لم يغيرها اقول **والثالث فرض لام حيث لا ولد**
لامن الاضوية جمع ذوات **كاثنتين او ثنتين او ثلاث**
حكم الذكورية كالاناث **ولا بن ابن معها او بنت**
فرضها الثلث كما بينت **وهو ان يكن زوج وام واب**
فثلث الباقي لها مرتبة **وهكذا مع زوجة فصاعدا**
فلا تكن عن العلوم قاعدا **وهو لا ثنتين او ثنتين**
من ولد الام بقومين **وهكذا ان كثروا وازادوا**
فالمهم فيما سواه زادوا **ويستوي الاناث والذكور**
فيه كما قد اوضحه المستور **ه** اقول والثالث فرض اثنتين من اصناف
 الورثة احدهما الام حيث لا ولد للميت ذكر انا او انثى ولا ولد لابن وهو المراد
 بقوله ولا بن معها او بنته اي بنت ابن وحيث لا من اخوة الميت جمع ذوات
 اي اثنتين فاكثرو يستوي فيه الذكور والاناث فيشمل الاخوين فصاعدا والالا
 حثنتين فصاعدا والالاخ والاخذ فصاعدا لقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه

ابواه

ابواه فلامه الثلث وقوله تعالى فان كان له اخوه فلامه السدس
 والمراد بالاخوة في الابية اثنتان فاكثروا ذكران او اثنيان او ثلثين ثم
 استطرذ فذكر انه يفرض للام ثلث الباقي بعد فرض الزوجة في صورتين
 تلتقيان بالفراوين وبالعرتين لغضا عما مضى الله عنه فيها بذلك احدهما ان
 يكون للميت زوج وام واب فللزوج النصف فلام ثلث الباقي بعدة والاب
 الفاضل والثانية ان يكون للميت زوجة فاكثروا وام واب فللزوج النصف فاكثروا
 بع والام ثلث الباقي بعده والاب الفاضل وثلث الباقي في الحقيقة سدس في
 الصورة الاولى وسراج في الثانية فهو من الفرض الستة فراجع اليها وانما
 قيل ثلث الباقي موافقة للفظ القران العظيم تاديا والثاني عن فرضه الثلث
 العدد من اولاد الام ذكرين فاكثروا او اثنتين فاكثروا ومختلفين فاكثروا
 ويقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه ذكرهم وانثاهم اجماعا لقوله تعالى فان كانوا
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث اي اكثر من اخ لام واكثر من اخت لام فهم
 شركاء فظاهر للشريك التسوية في التسمية وايضا اشار بقوله قد اوضحه للمستور
 رقال والسدس فرض سبعة من المعدود اب وام ثم بنت ابن **وجلب**
والاخت بنت الابن ثم الجلب **وولد الام تمام العدة**
 اقول والسدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الاب والجد والام و
 الجدة وبنت الابن والاخت من الاب والسابع ولد الام ذكرا كان او ا
 نثى ذكرهم هذا الناضم اجمالا ثم ارد في ذلك بتفضيل كل واحد بشرطه
 فقال **فالاب يستحقه مع الولد** **وهكذا الام بتزويل الصبي**
وهكذا مع ولد الابن الداء **ما زال يعقوا اثره ويحتل**
وعولها ايضا مع الاثنتي **مع اخوة الميت فقسن هذين**
 اقول فالاب والام كل منهما يستحق السدس مع وجود الولد بنص القران
 العظيم وهو قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما تركه ان كان
 له ولد واشار اليه بقوله بتزويل الصبي والصمد اسم من اسماءه تعالى وولد
 الابن في هذا كما لولد اجماعا كما تقدم لانه ما زال يعقوا اثره ويحتدي